

يمكن تسميته على الأرقام - إلا أن هذه البيانات والتحليلات لم تشمل على جانب أساسي ، وهو مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة موضع البحث . كان ينبغي أن يشمل الكتاب على جدول واحد على الأقل يوضح تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة من زراعة وصناعة خاصة ، ومن كهرباء وماء وبناء ومال وتجارة وخدمات أخرى . ويمكن في هذا المجال المقارنة بين مساهمة هذه القطاعات ومساهمة عوائد عوامل الإنتاج من الخارج . كما يمكن أن يشمل الجدول على أنسب المثوبة لمساهمة تلك القطاعات على امتداد الفترة ١٧ - ١٩٧٥ . وكان ينبغي تحليل دلالات هذا الجدول : ما هي القطاعات التي ازدادت مساهمتها وما هي القطاعات التي نقصت مساهمتها لماذا ؟ ماذا يعني ذلك من حيث التوازن ( أو بالأحرى مقاومة الاختلال في التوازن ) بين تلك القطاعات ؟ ثم ليس وجود هذا الاختلال هو الوجه المكمل للتوازن الإضافي الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي ؟ وماذا يعني ذلك الاختلال من حيث أثره في حركة اليد العاملة في الضفة والقطاع سواء إلى مناطق ١٩٤٨ أو إلى الخليل ؟ ثم ليس هذا الاختلال هو النتيجة المنطقية للعلاقة الامبريالية التي تربط إسرائيل بالمناطق المحتلة ؟ وايضا : ما هو انعكاس ذلك الاختلال على موقف الطبقات الاجتماعية المختلفة ( التي تحتل مواقع مختلفة في سلم الإنتاج ) من النضال الوطني الفلسطيني ، وما هو في المقابل انعكاس ذلك على البرنامج السياسي الوطني ؟ هل يمكن القول مثلا أن تدهور القطاع الزراعي في المناطق المحتلة وما رافقه من تحوّل الفلاحين إلى « بروليتاريا » في قطاعات

تقديم أنبيانات الضرورية دخولا على الاستنتاجات المنطقية القائمة على أساسها ، وعلى الالتزام السياسي الذي لا يشكل قيدا إضافيا للبحث نتيجة انطلاقه من قناعات مسبقة بقدر ما يشكل البحث اغناء وتعميقا وترسيخا لهذا الالتزام . ليست هذه الدراسة مثلا على الأكاديمية الشكلية الميتة . أنها محاولة لشحذ السلاح النظري للنضال الوطني الفلسطيني ( ولعل هذا هو السبب في أن السلطات الإسرائيلية سارعت إلى وضعها في قائمة المطبوعات المحظورة ) .

ولأنها كذلك ، ولأنها « لا تدعي لها موقعا خاصا » - على حد تعبير الكاتب ، فإننا نورد هنا مجموعة من الملاحظات الأولية والمتفاوتة الأهمية :

١ - أن طريقة احتساب « الحد الأدنى المتوقع لعدد السكان » ( ص ٣٠ ) ليست دقيقة . فمن الواضح في هذه الطريقة أنها تتناول فقط الزيادة البسيطة في عدد السكان ، وذلك عوضا عن الزيادة المركبة - وهي الأصح . وهكذا مثلا فإنه بدلا من الرقم المستخرج والبالغ ٤١٢٤٦٤ فإن الرقم الصحيح هو ٤٢٢٢٤٨ محسوبا حسب المعادلة التالية :

الحد الأدنى لعدد السكان المتوقع سنة ١٩٦٧ = عدد السكان سنة ١٩٥٣ × ( ١ + الزيادة السنوية الصافية معبرا عنها بالنسبة المئوية ) = ١٤ = ٣٠٦٢٧٠ ( ١ + ٠.٢٥ ) = ٤٢٢٢٤٨ .

( وعلى كل حال ، من الواضح أن هذه الملاحظة ليست أساسية كونها لا تؤثر في الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الكاتب ) .

٢ - بصدد الإنتاج القومي : رغم وفرة البيانات المتعلقة بالإنتاج القومي والدقة في تحليل دلالاتها - دون الوقوع في ما